

ظاهرة التقارض في النحو العربي - وجوها وعللها -

- محمد مباركي جامعة العربي التبسي - تبسة، علم اللغة العربية (علم المصطلح، علم الأصوات)، mbrmed56@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/08/30

تاريخ القبول: 2020/03/21

تاريخ الاستلام: 2020/02/12

ملخص:

اللغة عند الأمم جزء مهم من كيانها، ومظهر ينبئ عن شخصيتها، واللغة العربية صورة عاكسة لحياة العرب بمختلف تجلياتها، لهذا جاء اهتمام العرب بها كبيرا وواضحا في مخاطبتهم وتكلماتهم اليومية، فألفوا بها وفتحوا الأمصار وعربوا الدواوين، وأثناء هذا الاهتمام ركزوا في لغتهم على دقة التعبير والإيجاز في القول وحسن الأداء. ومن هنا بدأت الإرهاصات الأولى تظهر لنشأة **الدرس النحوي** الذي حفل بكثير من الظواهر اللغوية ومنها **ظاهرة التقارض في النحو العربي** الذي هو موضوع دراستنا. فلقد توفرت في ذهني أهداف شتى صرفت جهدي المتواضع إلى تحقيقها: منها جمع ما تيسر من هذه الظاهرة، وتبعية ظهور مصطلح التقارض وتطوره، والبحث عن أسبابه في أبوابه النحوية، ثم رصد ما تيسر من الشواهد النحوية المتنوعة. فمن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة اعتمدت على المنهج التاريخي مع الإجراءات التحليلية والتطبيقية. فقد امتاحت هذه الدراسة ونهلت من جهود سيويوه وابن السراج وابن جني وابن هشام والسيوطي وغيرهم ممن أسهموا في بناء هذا الصرح العظيم صرح النحو العربي الخالد.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية - الدرس النحوي - ظاهرة التقارض - المنهج التاريخي - الإجراءات التطبيقية.

Abstract:

Language is an important component of all nations' identity; it is an aspect of their personality. Arabic language also reflects the daily life of Arabs, thus they used to care about it in their daily speeches, in Arabic they wrote poems and with it they conquered countries as they used as language of administration, in all that they focused on preciseness of expression, shortness of speech and eloquence.

The importance of language had generated the outset of the grammar study that had was interested in all linguistic phenomena such as the phenomenon of grammatical borrowing in the Arabic grammar which is the subject of this study. In fact I was motivated by several aims to perform this research: to collect the possible data about it; to examine the appearance and the evolution of the notion; to explore its causes in grammatical sections and to collect the possible number of grammatical attestations.

The method adopted in this study is historical with analytical and practical procedures. This study has benefited from the works of grammarians such as : Sibawayh, Ibn Esseraj, Ibn Djenni, Ibn Hicham, Essoyoti and others who had contributed in the foundation of this majestic discipline of Arabic Grammar.

Key words: Arabic language, Grammar research , the phenomenon of grammatical borrowing, historical method, practical procedures.

مقدمة

اللغة عند الأمم جزء مهم من كيانها وسيورتها، ومظهر معبر عن شخصيتها، فهي نبراس ساطع، وسراج منير لها، تستمد منها حياتها، وتدل على هويتها، ويقاس بها مدى تقدمها وتأخرها.

واللغة العربية صورة عاكسة لحياة العرب، بمختلف تجلياتها، سواء أكانت عادات أم تقاليد أم أخلاقاً، فهي ديوان شارح ومفصل لكل ما يخصهم وعن كل ما يعينهم، كيف لا وهي تنقل أفكارهم بكل صدق وأمانة ووفاء.

ولهذا جاء اهتمام العرب بها كبيراً وواضحاً، فالتفوا حولها وخاضوا في علومها، ونوعوا في مناهجها، فلا نجد أي تكاسل أو تخاذل يمس جانب الحفاظ عليها.

وأثناء هذا الاهتمام ركز العرب في لغتهم على جوانب مهمة نذكر منها: دقة التعبير والإيجاز في القول وحسن الأداء والألفاظ الراقية وجمال الأسلوب.

فقد تسارع العرب وتسبقوا في تهذيب اللغة، وتقويم الخطأ وتشذيب الشاذ حتى صيروها امتزاجاً حضارياً حقيقياً و أكدوا لا يفصل بينها فاصل ولا يحول دون تفاعلها حائل؛ كما أنعم الله سبحانه وتعالى على العرب بمحور كريم شريف نبيل، يدورون في محيطه، ويتسخون في مركزه، يفتخرون ويعتزون به، فهو رأس مالهم الأول والأخير الذي لا تشوبه خسارة ولا تبور تجارته في أي مكان أو زمان ألا وهو القرآن الكريم الذي كان مفخرة العرب بحق، أخرجهم من الظلمات إلى النور وفتح لهم أبواب النجاة والفلاح في الدارين.

وبانتشار القرآن الكريم في ربوع الجزيرة العربية، انتشرت اللغة العربية وذاع صيتها، وثبتت أركانها في شعوب لم تعرف العربية من قبل، وكان من نتائج ذلك تفشي اللحن وانتشاره بين العرب، فلاحظ العلماء والنحاة هذه الظاهرة، وأدركوا مدى خطورتها على القرآن الكريم واللغة العربية، فسارعوا إلى البوادي يجمعون شتات اللغة من أفواه العرب الذين يوثق بلغتهم. ومن هنا بدأت الإرهاصات الأولى تظهر لنشأة الدرس النحوي، الذي يسعى إلى وضع قواعد اللغة، التي تضبط الألسنة وتعصمها من اللحن والخطأ.

وكانت النشأة الأولى بالبصرة، في عهد علي بن أبي طالب في القرن الأول الهجري على يد أبي الأسود الدؤلي (على الأرجح)، ومع مرور الوقت ظهرت كوكبة من أئمة اللغة والنحو، ووضعوا أصول اللغة وقواعدها من كلام العرب، نذكر منهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، سيبويه (175هـ)، الكسائي (189هـ) ... الخ.

وبهذا أصبح لنا درس نحوي عربي قائم بذات اللغة متخصص في دراستها ومعالجة ظواهرها المختلفة، ولا سيما ظاهرة التقارض وهي ظاهرة قديمة تحتاج إلى الجمع والدراسة. فكانت موضوع هذا البحث الذي أهدف من ورائه إلى جمع شتاتها جميعاً أزعج فيه الترابط والتكامل وإن لم يكن هذا الجمع كاملاً مانعاً فالكمال لله وحده.

وقد استدعت مجموعة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

ظاهرة التقارض، ظاهرة مهمة في الدرس النحوي.

تفتقر ظاهرة التقارض إلى الحضور في الدراسات المعاصرة.

تحتاج ظاهرة التقارض إلى الجمع والدراسة والتحليل والتنظيم. وقد جاءت خطة بحثنا في خمسة محاور تسبقها مقدمة موجزة حول الدراسة وأهدافها، وخاتمة تحصر فيها النتائج المتوصل إليها ثم ثبت للمصادر والمراجع. أما بالنسبة إلى المحاور؛ فعالجنا في المحور الأول مصطلح التقارض، تعريفه، تاريخ ظهوره وتطوره. وفي المحور الثاني تعرضنا إلى التقارض وعلاقته ببعض المصطلحات كالتقارض والتضمن، التقارض والتناوب، التقارض والحمل على المعنى. أما في المحور الثالث فعالجنا التقارض وأصول النحو، ناقشت فيه التقارض والسماع، التقارض والقياس، التقارض والإجماع، التقارض والاستحسان. وفي المحور الرابع والأخير خصصته للجانب التطبيقي (استجلاء التقارض في أبوابه النحوية) فدرست التقارض بين اللفظين في المعاني، والتقارض بين اللفظين في الأحكام الإعرابية، والتقارض بين اللفظين في الشكل والصفة. وقد اتكأت هاته الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي بالإجراءات التحليلية التطبيقية.

المحور الأول: ظاهرة التقارض.

1- التقارض لغة:

عند علماء اللغة: تفيد مادة قرض عندهم، معاني كثيرة أشهرها: الإعطاء والأخذ. نجد هذا اللفظ في مادة قرض وهو فعل صحيح، حروفه أصلية، القرض: القطع، قرضه، يقرضه بالكسر قرضا و قرضه قطعه⁽¹⁾.

قرض: قرض الشيء: قطعه، يقال قرض رباطه أي مات، والوادي جازه والشعر قاله والفأر الثوب أكله.

قرض: قرضا مات، قرض الشيء قطعه، وفلانا (ضد) مدحه لأنه بالمدح يقطعه ويفرزه عن سائر الناس، ذمه لأنه بالذم يقطع ناموسه ويثلمه، والفأر الثوب أكله⁽²⁾.

قرضه: يقرضه قرضا جازه، والشيء قطعه يقال قرضه بنابه، قال الفراء: (العرب تقول قرضته ذات اليمين وذات الشمال وقبلنا ودبرا) أي "كنت بجذائه من كل ناحية". قرض الشعر خاصة: قاله والمكان عدل عنه وتنكبه، وفلان مات، ونقول أيضا قرض رباطه والمراد بالرباط القلب، وقال الزمخشري في أساسه "قرض رباطه أي جاء مجهودا من العطش"⁽³⁾.

ومن المجاز: قرضت القوم جزتهم، في التنزيل: « وَإِذَا عُرِيتِ تَقْرُضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ » الكهف/17.

2- التقارض في الاصطلاح:

على الرغم من التاريخ الحافل و الباع الطويل للدرس النحوي، إلا أننا لم نجد تعريف مصطلح التقارض عند النحويين القدامى، وأثناء عملية البحث وجدت أن الزمخشري أول من وضع تعريفا لهذا المصطلح، وذلك بقوله: واعلم أن "إلا" و "غير" يتقارضان ما لكل واحد منهما⁽⁴⁾.

ثم جاء ابن يعيش ليشرح هذا التعريف بقوله: التقارض هو أن كل واحد منهما - من الشئين - يستعير من الآخر حكما هو أخص به⁽⁵⁾.

فالتقارض -إذا-: هو أن تعطى كلمة حكما يختص بها إلى كلمة أخرى، لتعامل معاملتها، كما تعطى الكلمة الأخرى حكما يختص بها إلى الكلمة الأولى، لتعامل معاملتها أيضا؛ فهو تبادل الأحكام بين كلمتين حيث تعطى كل كلمة الحكم الذي يختص بها، وبعبارة أخرى إلى الكلمة الأخرى، سواء أكانت هذه الكلمة اسما أم فعلا أم حرفا⁽⁶⁾.

ومن العلماء المحدثين يعرفه الدكتور عبد الله أحمد جاد الكريم بقوله: التقارض إن يتبادل لفظان أهم صفاتهما، ويجري كل منهما مجرى الآخر عن طريق التضمنين أو الحمل على المعنى؛ أي أن التقارض هو أن يجري أحد اللفظين مجرى الآخر في

¹ - ابن منظور (جمال الدين بن مكرم الأنصاري)، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مادة (ق ر ض)، (دت)، (دط)، 84،85/9.

² - المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، مادة (ق ر ض)، ط3، 1993، ص620.

³ - البستاني (عبد الله)، الوافي معجم وسيط اللغة العربية، مكتبة لبنان، مادة (ق ر ض)، (دت)، (دط)، ص494.

⁴ - ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، (دت)، (دط)، 88/2.

⁵ - نفسه، 88/2.

⁶ - نفسه، 88/2.

إعماله أو إهماله والعكس صحيح⁽⁷⁾. ونفهم من كل هذه التعاريف أن التقارض: تبادل يحدث بين لفظين ويكون ذلك في أهم الصفات المعروفة بينهم، وهذا راجع إلى تصرف العرب في كلامها، التصرف الذي يليق بمقاصدها وغاياتها المنشودة من الكلام.

3- تاريخ ظهور التقارض.

إن هذه الظاهرة وجدت في كتب النحاة لكن بطرق مختلفة؛ فالنحاة لم يضعوا تعريفا محددًا وجامعا لها، وأثناء تصفحي الكتب النحوية الموجودة، وجدت أن العلماء لهم موقف منها، فكل عالم يصف هذه الظاهرة بطريقة مميزة ومختلفة عن غيره، ولتأكيد هذا سأعرض تاريخ ظهورها عند أهم علماء العربية وأثناء هذا العرض قسمت المراحل التاريخية للتقارض إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل التأسيس: (عدم التصريح بمصطلح) يمثلها كل من: سيبويه و ابن قتيبة وابن السرج وابن جني.

مرحلة التأسيس: (التصريح بالمصطلح) يمثلها كل من الزمخشري وابن يعيش وابن هشام والسيوطي.

أ- مرحلة ما قبل التأسيس:

التقارض عند سيبويه: أثناء قراءتي وتمعني في كتاب سيبويه، لم أجده يصرح بمصطلح التقارض، وإنما وُظف مصطلحات أخرى تعبر عنها، أذكر منها:

مصطلح الإجراء: ومن ذلك قوله: وليس للنفي، وهي تجري مجرى الماء في كل شيء. ويقول أيضا: وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه⁽⁸⁾.

مصطلح التشبيه: وفي هذا الشأن يقول عن ما: وأما أهل الحجاز يشبهونها بليس، إذا كان معناها كمعناها⁽⁹⁾.

فهو يصرح عن بعض مظاهر التقارض وشواهد بمصطلح الحمل على المعنى أو التضمنين.

وسأعرض لهذين المصطلحين بالدراسة أو التفصيل فيما سيأتي:

التقارض عند ابن قتيبة: نجد لها وضحة وجلية أكثر من كتاب سيبويه، فهي موجودة في باب اسمه: "باب دخول بعض الصفات مكان بعض"⁽¹⁰⁾، فقد وضع هذه الظاهرة وأعطاهها منطلقا واسعا في التجلي والحضور، خاصة عندما ركز على جانب الصفات، أي الحروف التي تحل وتنوب مكان حروف أخرى في الصفات.

وقد وضع ابن قتيبة أمثلة عن ذلك نذكر منها:

التقارض بين حرفي الجر (في) و (إلى):⁽¹¹⁾ ومن شواهد ذلك قوله تعالى: «فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ» إبراهيم 09.

أي إلى أفواههم. وقوله تعالى: «وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا» الفرقان 51. أي إلى كل قرية.

⁷ - جاد الكريم (عبد الله أحمد)، ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002، ص11.

⁸ - سيبويه (عمر بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان، (دت)، ط1، 1/3-8.

⁹ - نفسه، 57/1.

¹⁰ - ابن قتيبة (محمد عبد الله بن مسلم)، أدب الكاتب، تح: محمد طعمة الحلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص09-11.

¹¹ - ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق، ص309.

التقارض عند ابن السراج: لقد ذكر ابن السراج مجموعة من الشواهد النحوية عن ظاهرة التقارض، فقد وافق سيبويه في رؤيته للظاهرة، فهو لم يصرح بالتقارض ولم يتلفظ به بل اكتفى بالحديث عنه من خلال التقارض بين إلا و غير . حيث يقول عن (غير) : وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة، وكذلك إلا أقاموها مقام غير إذا كانت صفة، كما أقاموا غير مقام إلا، إذا كانت استثناء.

ومن ذلك أيضا قوله: (ما) تجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي، كما أنها نفي⁽¹²⁾.

- **التقارض عند ابن جني:** تعرض ابن جني لظاهرة التقارض في كتابه الخصائص، ومنحها جانبا من الدراسة والتحليل، لكنه ركز في الأساس على ما يسمى بالتضمن الذي يعده عبد الله أحمد جاد الكريم، أحد الروافد الرئيسية للتقارض. ومن الشواهد التي ذكرها قوله تعالى: «وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» طه 71. أي عليها⁽¹³⁾.

ب- مرحلة التأسيس

التقارض عند الزمخشري: يعد الزمخشري أول عالم نحوي يصرح بمصطلح التقارض، وذلك في قوله: **واعلم أن "إلا" و"غير" يتقارضان ما لكل واحد منهما، ومن هنا تتابع ذكر لفظ التقارض بين النحاة والعلماء⁽¹⁴⁾.**

التقارض عند ابن يعيش: يعد الزمخشري كما سبق و أشرنا، أول من صرح بمصطلح التقارض وجاء بعده ابن يعيش ليشرحه ويمنحه بعدا تفصيليا أوسع ولا نغالي ونبالغ إذا قلنا أن شرح ابن يعيش أزال اللبس والغموض عن المصطلح، حيث يقول: **إن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به⁽¹⁵⁾.**

التقارض عند ابن هشام: تعرض ابن هشام لظاهرة التقارض بصورة تفصيلية في كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ورأى أن التقارض من ملح كلام العرب⁽¹⁶⁾، ومعناه أن التقارض أصل متأصل عند العرب، فكما نعلم ملح كلام العرب هي: النوادر، الأخبار، علم الرجال، وكل هذا متأصل معروف عندهم، فالتقارض ينطبق عليه الأمر نفسه.

التقارض عند السيوطي: يعد السيوطي من أهم العلماء الذين واصلوا عملية الدراسة النحوية واللغوية لظاهرة التقارض، ففي كتابه **الأشباه والنظائر** عقد فصلا سماه تقارض اللفظين⁽¹⁷⁾.

¹² - ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص 13.

¹³ - ابن جني، خصائص اللغة العربية، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، ط1، (دت)، 1/6-8، 317/2.

¹⁴ - ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 88/02.

¹⁵ - ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، 88/2.

¹⁶ - ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1997، 2، ص916.

¹⁷ - ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، فصل تقارض اللفظين، 1/142.

هذا التوسع يسمح بوجود الظواهر اللغوية المختلفة خاصة ظاهرة التقارض اللغوي، التي تعددت الأسباب لوجودها ومن ذلك ما يلي:

منهج اللغويين في جمع اللغة وتدوينها.

المنظوم من كلام العرب.

تعدد لهجات العرب.

تعدد لهجات العرب: (وهذا الذي يهمنا)

اللهجة: طريقة معينة في الاستعمال اللغوي، توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة الواحدة ويعرفها بعضهم أنها: العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة، و اللهجة هي لغة الإنسان التي جبل عليها، واعتادها ونشأ عليها⁽¹⁸⁾.

بدأ الاختلاف اللهجي واضحاً في الجزيرة العربية نتيجة لاتصال أهلها، ولقاء بعضهم ببعض في التجارة والأسواق التي كانت تعقد للأدب والشعر، وهم إن كانوا يلجأون في هذه الأسواق إلى الفصحى فإن لهم لهجاتهم التي كانت تتسرب إلى منطقتهم في بعض الأحيان، وكانوا يتكلمون بها في شؤونهم الخاصة⁽¹⁹⁾.

ولما أخذ العلماء في كتابة اللغة وجمعها وتدوينها، نظروا إلى اللهجات على أنها شيء لا ينبغي الاهتمام به، لأن المهم هو الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم، ويمكن فهمها على أساس دراستها، وكذلك فهم سنة النبي الكريم، وهنا توافدوا على الاهتمام بالفصحى ونبت اللهجات، كما خشوا أن يؤدي جمعهم للهجات على أنها انحراف عن اللغة المثلى، ونسبوا إلى العامة والسوقة؛ فرموا بعضها بالرداءة و المذمة، كما فعل ابن فارس في كتابه الصاحي "باب الرديء والمذموم من اللغات" واقتبس السيوطي كثيراً مما ذكر فيه من اللهجات.

وقد اقتصر رواة اللغة على الأخذ عن قبائل معينة بحجة أنها فصيحة، دون غيرها مثل : قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة و بعض الطائيين⁽²⁰⁾.

ومن الشواهد المشهورة لديهم: تأخذ لن حكم لم في الجزم وذلك في قول الأعرابي مادحا الحسين بن علي:

لَنْ يَحِبَّ الْآنَ مَنْ رَجَاكَ وَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحُلُقَةَ

فبعضهم يراه مما سکن فيه للضرورة الشعرية⁽²¹⁾.

المحور الثاني: التقارض و علاقته ببعض المصطلحات

¹⁸ - عبد الجبار (حامد هلال)، اللهجات العربية نشأة وتطورا، دار الفكر العربي، (دط)، 1997، ص 27.

¹⁹ - نفسه، ص 28.

²⁰ - السيوطي، المزهري في علوم اللغة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 211/1.

²¹ - ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص 29.

1- التقارض والتضمين:

إن التضمين ظاهرة لغوية مشهورة في الدرس النحوي والبلاغي والصرفي وغيرهم، وهو من الدلائل الرئيسية على دقة اللغة العربية ومرونتها، وحسن تصرفها، ودرب من دروب اختصارها.

وما يهمنا هنا هو العلاقة الوطيدة بين التقارض وبين التضمين، وكيفية تتجلى لنا هذه العلاقة فمن الواجب التعرف على مفهوم التضمين كما تعرفنا على المقصود لمصطلح التقارض وذلك على النحو الآتي:

المفهوم اللغوي للتضمين: ورد التضمين في المعاجم اللغوية القديمة والحديثة منها تحت مادة (ض م ن) وقد أجمع أصحاب هذه المعاجم كل ما يتعلق بهذه المادة من معاني مستعملة على مر العصور.

قال الجوهري (ت393هـ): ضمنت الشيء ضماناً: كفلت به، فأنا ضامن وضمين، وضمنت الشيء تضميناً عني، مثل غرمته، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنت إياه، والمضمن من الشعر، ما ضمنته بيتاً. والمضمن من البيت: ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه⁽²²⁾.

وقال ابن منظور (ت711هـ): ضَمَّن الشيء الشيء: أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر، وقد تضمنه هو، والمضمن من الشعر: ما ضمنته بيتاً، وقيل ما لم تتم معاني قوافيه إلا بالبيت الذي يليه كقوله:

إذا الذي في الحب يلحن أما والله لو علقته منه كما

علقت من خب رخي لما ملت على الحب فدعني

قال: وهي أيضاً مشطورة مضمنة أي ألقى من كل بيت نصف، وبنى على نصفه⁽²³⁾.

وقال الزمخشري (ت538هـ): «ضمن المال منه: كفل له به، وهو ضمينه، ومن المجاز: ضمن الوعاء الشيء وتضمنه، وتضمنه إياه وهو في ضمنه⁽²⁴⁾. فالتضمين كما ورد على لسان العرب القدامى والمحدثين هو: إيداع الشيء شيء آخر سواء أكان هذا الإيداع حقيقة أم مجازاً⁽²⁵⁾. والملاحظ أن المعاجم كلها تتفق على هذا المعنى، وهو الإيداع الخاص بالأفعال والحروف.

المفهوم الاصطلاحي للتضمين: التضمين من الظواهر اللغوية المهمة والبارزة في الدرس اللغوي بعامة، و الدرس النحوي بخاصة رجاء لتحسين المعنى والعناية به لأن التضمين في الدرس النحوي ما هو إلا دراسة في المعنى، ويؤدي فيه المعنى دوراً

²² - الجوهري، الصحاح، مادو (ض م ن) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ط1، 1951، 2155/6. وينظر:

الزبيدي، تاج العروس، دار الفكر، دط، 1، 2157/1994.

²³ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ض م ن)، 4، 139، 140/4.

²⁴ - الزمخشري (جار الله)، أساس البلاغة، مادة (ض م ن)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 1، 267/1.

²⁵ - أحمد (حسن حامد)، التضمين في العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2001، ص40.

بارزا؛ فعند وجود عدم توافق بين بعض الألفاظ والتراكيب من جهة والقواعد النحوية من جهة أخرى يقوم المعنى بدور توفيق بينها عندما يتضمن اللفظ معنى لفظ آخر ينسجم مع القاعدة النحوية⁽²⁶⁾ ومن هنا قرر النحاة أن التضمن واقع في اللغة العربية، وأنه ركن من أركان التعليل لبعض المسائل النحوية، فعالم النحو يسعى نحو وضع عبارة سليمة للتركيب، بحيث يحسن السكوت عليها ولذلك فإن العناية تتجه نحو التركيب الصحيح الذي يتفق و قواعد اللغة العربية بغض النظر عن القيمة الجمالية أو البيانية لهذا التركيب⁽²⁷⁾.

2- التقارض و التناوب.

من الظواهر الدلالية التي شكلت تباينا ظاهرا بين البصريين والكوفيين في تتبع دلالات حروف المعاني ظاهرتا التضمن - التي سبق أن عالجناها- والتناوب، وقد انطلقت الظاهرتان من كون كثير من هذه الحروف وبخاصة حروف الجر يمكن أن تتبادل المواقع.

ولما تعرضنا سابقا إلى مفهوم التضمن وعلاقته بالتقارض وجب علينا أن نتعرف على ظاهرة التناوب التي تتداخل كذلك والتقارض في أبعاده الدقيقة كما وجب علينا الإجابة عن السؤال الذي يفرض نفسه وبقوة: هل بين التقارض والتناوب علاقة أو قرابة في المعنى والعمل أولا؟. وللإجابة على هذا السؤال من المنطقي أن نخرج إلى تعريف التناوب لغة واصطلاحا وتقضي هذه الظاهرة.

أ- تعريف التناوب لغة:

يقول الزمخشري في أساسه: نوب وناب عنه نوبة، وهو ينوب منابة⁽²⁸⁾. ويقول أحمد رضا في معجمه: ناب نوبا ونوبة الأمر: نزل وناب عنه، نوبا ومنابا: قام مقامه⁽²⁹⁾ اصطلاحا: عرفه الفراء قائلا: تضع العرب الحرف في غير موضعه، إذا كان المعنى معروفا⁽³⁰⁾. ويقصد بذلك إيقاع أحد الحرفين موقع صاحبه، ويسمى كذلك بتعاقب الحروف. فظاهرة التناوب ظاهرة يعتد بها أهل الكوفة، وتنتسب إلى مذهبهم وهذا على حد قول بن هشام، الذي يرى أن النيابة خاصة بهم دون غيرهم، يقول في ذلك: ... على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف⁽³¹⁾.

²⁶ - عبد الله أحمد (جاد الكريم)، المعنى والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002، ص102.

²⁷ - أبو البقاء، الكليات، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط2، 1982، 24/2.

²⁸ - أساس البلاغة، مصدر سابق، مادة (ن و ب)، ص656.

²⁹ - رضا (أحمد)، معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، دار مكتبة الحياة، بيروت، (دط)، 1960، ص567.

³⁰ - بورويس (ذهبية)، حروف المعاني بين البصريين والكوفيين دراسة دلالية، شهادة دكتوراه دولة في اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، (مخطوط)، 2005، ص190.

³¹ - شرح المفصل، مصدر سابق، ص

وهناك من رأى بأن التناوب لا يقتصر على الكوفيين، وهذا الرأي نجده عند عباس حسن، فقد استحسن ظاهرة التناوب دون قصرها على الكوفيين، فقال "إن التناوب مذهب الكوفيين كما يقترح كثير من النحاة والحق أنه ليس مقصورا عليهم بل يشاركونهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم كالمبرد وهو بصري"⁽³²⁾.

3- التقارض و الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى ظاهرة من الظواهر المشهورة في اللغة العربية و الدرس النحوي، فهو باب واسع في اللغة العربية، و هو أكثر من أن يحصى، وتربطه بالتقارض علاقة عضوية، و عليه وجب التعرف على هذا المصطلح على النحو التالي:

الحمل على المعنى في الاصطلاح: يقصد بلفظ الحمل : الذهاب إليه أو معه وترجيح كفته، فالحمل على المعنى ترجيح لكفة المعنى ولكن الأصل والأشهر هو أن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ⁽³³⁾.

والحمل على المعنى في عرف النحاة هو: أن يعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما⁽³⁴⁾. أو هو حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب آخر، لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب، و يؤمن معها اللبس⁽³⁵⁾.

والحمل على المعنى كما ذكرنا مشهور جدا لدى العرب، فهو أكثر في كلامهم من أن يحصى. وفي هذا الشأن يقول ابن جني: "رأيت غلبة المعنى للفظ و كون اللفظ خادما للمعنى مشيدا به، و أنه جيء به له و من أجله و أما غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى فأمر مستقر و مذهب مستنكر"⁽³⁶⁾.

وتكمن أهمية الحمل على المعنى أيضا في أنه وسيلة من وسائل التأصيل النحوي لرأب الصدع بين القواعد النحوية و النصوص اللغوية، و في هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي (المعنى) بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة⁽³⁷⁾.

وعليه فإن التقارض يعتمد على الحمل على المعنى في أحيان كثيرة، حيث يقوم المعنى بدور محوري و مهم في ظاهري التقارض و الحمل على المعنى، ولهذا سمي الأخير بهذا الاسم؛ ذلك لأن العرب يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه. ويكون في الأعم الأغلب التشابه في المعنى أو اللفظ.

وشواهد الحمل على المعنى كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: «لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ» المنافقون 10. وذلك بجزم (أكن) حملا على المعنى، و المعنى: إن أخرتني أكن⁽³⁸⁾.

³² - عباس (حسن)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط13، 1996، ص 564.

³³ - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2، 510/2002.

³⁴ - ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 674/2.

³⁵ - عبد الله (جاء الكريم)، المعنى والنحو، مرجع سابق، ص98.

³⁶ - الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 637/2.

³⁷ - المعنى والنحو، مرجع سابق، ص98.

³⁸ - سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 425/12.

ومنه قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا» الشورى 51. فقوله تعالى: "أو يرسل" معطوف على "وحيا" على المعنى كون التقدير: ألا أن يوحى... أو يرسل رسولا⁽³⁹⁾.

المحور الثالث: التقارض وأصول النحو.

إن أية ظاهرة لغوية أو نحوية كي تنال صفة شرعية، لا بد لها من أن ترتبط بأصول النحو العربي، وكى نوضح هذه العلاقة ومدى شرعية ظاهرة التقارض والتي عدها ابن هشام من ملح الكلام عند العرب، من أجل ذلك، يجب أن نتعرف بصورة موجزة عن أصول النحو، كيف نشأ؟ ما هي حدوده؟ وماذا نقصد به؟

1- أصول النحو.

عرفه السيوطي بقوله: "هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"⁽⁴⁰⁾. وقد عرف مصطلح أصول النحو في القرن الرابع للهجرة فاستخدمه ابن السراج وبعده ابن جني، ولم يقم العلماء بتعريف هذا المصطلح إلا في القرن السادس للهجرة وبالتحديد عند ابن الانباري، حيث عرف مصطلح أصول النحو بقوله: "معنى أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت في جملته وتفصيله"⁽⁴¹⁾.

وقد ذكر السيوطي أن حدود أصول النحو عند ابن جني ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. أما ابن الانباري فقال: النقل والقياس والاستصحاب ولم يذكر الإجماع⁽⁴²⁾.

ولقد تنازع ابتكار علم أصول النحو علماء عدة، وكان ممن ادعى ابتكاره هو أبو الفتح عثمان بن جني فهو ينفي أن يكون أحد من علماء البلدين - البصرة والكوفة - تعرض لعمل النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، يقول: "وذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعلم أصول النحو، على مذهب الكلام والفقه"⁽⁴³⁾، وكان ابن الانباري أشهر من ادعى فضل ابتكاره، يقول في مقدمة كتابه **لمع الأدلة**: "...إلا جماعة من أهل الفضل والاستنصار، سألوني بعد ابتكار كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وكتاب الإغراب في جدل الإغراب أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو"⁽⁴⁴⁾.

2- السماع والرواية:

³⁹ - الفراء، معاني القرآن، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 2002، 313/1.

⁴⁰ - (السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة، ط1، 1976، ص27.

⁴¹ - الزبيدي (السعيد جاسم)، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق، فلسطين، (دط)، (دت)، ص9.

⁴² - الزبيدي، مرجع سابق، ص27.

⁴³ - ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 2/1.

⁴⁴ - محمد (عيد)، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء على ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989، ص23.

السمع هو الرواية وذلك هو أن يكون سمع بنفسه ما يرويه عن غيره فإن كان هناك مما يفصل بين الراوي والسماع والمروي عنه، كأن يكون بينهما راو آخر أو كتاب مؤلف فيعد ذلك رواية لا سماعاً، فالسمع في اللغة هو: "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"⁽⁴⁵⁾

يقول السيوطي معرفاً للسمع: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة لكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"⁽⁴⁶⁾.

إن النحوي في عمله يتجاوز مرحلة السماع، وذلك باستقراء العناصر المتشابهة فيستنتج نتائج عامة، وهي -مرحلة التقعيد- ثم يعمل على تعميم ما تم استنتاجه وتطبيقه على كل النصوص المعتمدة، وكذلك على النصوص الممكنة، ليطبق الأحكام المجردة على مثيلاتها من المواد التي يمكن إنشاؤها في اللغة المدروسة؛ هذه القاعدة نعتمدها بالاعتماد على ما هو ملاحظ في النص، أو بالاعتماد على ما يمكن أن يكون شبيهاً بهذا النص، فيكون الانتقال من المسموع إلى المقيس⁽⁴⁷⁾ ولما كان القياس بهذه الأهمية بمكان، فلا بد من أن نعرّج أولاً لتعريف القياس ومعناه، حتى يتسنى لنا معرفة إمكانية هذه الظاهرة النحوية أقياسية أم غير ذلك، وإن كانت غير ذلك فما المرجع أو الأسس التي نعتمد عليها في هذه الحالة؟ وبعبارة أخرى: إذا تعارض السماع والقياس فكيف نرد هذه الظاهرة؟

3- التقارض والقياس:

القياس لغة: بمعنى التقدير⁽⁴⁸⁾، أما في الاصطلاح فهو تقدير الفرع بحكم الأصل، أو كما عرفه ابن الأنباري بقوله: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽⁴⁹⁾ ويقول السيوطي: "وقال صاحب المستوفى كل علم، فبعضه مأخوذ بالسمع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر"⁽⁵⁰⁾ فالمتتبع لهذه التعاريف، يعرف أن القياس النحوي نشأ من تصورات النحاة لفكرة الأصل والفرع في النحو، فجعلوه منهجاً مقابلاً للسمع، فهو قياس من حكم المسموع على حكم المسموع الذي في معناه، وروي عن الكسائي قال:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

⁴⁵ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، مرجع سابق، ص 68.

⁴⁶ - الاقتراح، مصدر سابق، ص 48.

⁴⁷ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، مرجع سابق، ص 1.

⁴⁸ - الزبيدي، القياس في النحو العربي، مرجع سابق، ص 17.

⁴⁹ - الاقتراح، مصدر سابق، ص 94.

⁵⁰ - نفسه، ص 94.

وفي هذا الشأن يقول ابن الانباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس" ثم يقول: "فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"⁽⁵¹⁾.

فمصطلح القياس -إذا- وثيق الصلة بالنحو العربي، نشأ في رحابه، فهو مصطلح أصيل في النحو، وركزتنا في هذا النصوص القديمة التي تؤكد هذه الفكرة، فعبد الله ابن إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل⁽⁵²⁾.

فإذا سلمنا جدلاً أن ظاهرة التقارض سماعية، والمسموع هو الثابت في كلام العرب، ولما كان القياس يأخذ مصادره اللغوية منه - أي كلام العرب - ويقيس عليها، جاز لنا أن نقول إن هناك شواهد كثيرة في ظاهرة التقارض، قيست على الشواهد التي سمعت في بادئ الأمر أو ما تسمى بالأصلية .

وقد أخلص البصريون للقياس وجعلوه المرجع الذي يعودون إليه كلما صادفتهم كلمة غريبة أو استعصى عليهم تعبير لم يألوه.

أما الكوفيون فهم يقيسون على القليل الشاذ والنادر، فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين، فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن رواية البصرة⁽⁵³⁾.

4- التقارض والإجماع:

الإجماع يعرفه السيوطي: "المراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة"⁽⁵⁴⁾. ويعرفه ابن جني بقوله : "وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص لا المقيس على النصوص وإلا فلا ... " وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة... " ويقول في موضع آخر : "اعلم أن إجماع أهل العربية إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه.. وإنما هو علم منتزع..."⁽⁵⁵⁾.

5- التقارض والاستحسان:

أ- الاستحسان: من أصول النحو العربي وهو عند النحاة والأصوليين: "ترك قياس الأصول لدليل"⁽⁵⁶⁾ وقيل: تخصيص العلة⁽⁵⁷⁾.

والاستحسان نوعان هما :

⁵¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص3.

⁵² - النواجي (أشرف ماهر محمود)، مصطلحات أصول علم النحو، دراسة وكشاف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د)، 2001، ص47.

⁵³ - عبد الكريم (بكري)، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديثة، الجزائر، ط1، 1999، ص103.

⁵⁴ - الاقتراح، مصدر سابق، ص88.

⁵⁵ - الخصائص، مصدر سابق، 190/1.

⁵⁶ - النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، مرجع سابق، ص234.

⁵⁷ - الاقتراح، مصدر سابق، ص91.

أولهما : استحسان العرب : وهو كل ما استحسنته العرب ، ونطقت به وأدى الفائدة من النطق به ، أو الكتابة على منواله ، وهذا النوع يعتد به في أصول النحو، وعنه يقول ابن الأثير: " ينبغي أن تعلم أن الذي نستحسنه نحن في زماننا هذا هو الذي كان عند العرب مستحسنا، والذي نستقبحه هو الذي كان عندهم مستقبحا"(58).

ويلجأ العرب إلى الاستحسان لأسباب شتى منها : استحسان المشاكلة أو المناسبة اللفظية أو الجوار أو نحو ذلك، وعن ذلك يقول سيوييه: "وأستحسن من هذا ما استحسنته العرب، فأجزه كما أجازته"(59).

وثمة شواهد كثيرة مما يتم دراستها في هذه الظاهرة قائمة على هذا النوع من الاستحسان وذلك لأن العرب كما يرى ابن جني: " يستعملون من الكلام ما غيره أثبت في نفوسهم منها سعة في التفسيح، وإرخاء للتنفس، وشحا على ما جشموه فتواضعوه أن يتكاهوه ، فيلغوه ويطرحوه، فأعرف ذلك مذهبا لهم"(60).

ثانيهما : استحسان النحاة: هو ما وافق عليه النحاة واستحسنوه كتقارض (في) و (على) وغيرها . ولكن هذا النوع ليس في قوة الاحتجاج باستحسان العرب، لأن ما يستحسنه نحوي قد يستقبحه آخر.

المحور الرابع: الجانب التطبيقي

لقد شاعت ظاهرة التقارض في الدرس النحوي - كما رأينا-، وقد عرفنا مصطلح التقارض وعلى أسبابه وعلاقته بغيره، و أن لنا أن نتحقق من مدى شيوع الظاهرة وتواجدها في الدرس النحوي ، وذلك من خلال تتبع شواهدا في أبواب النحو العربي ، ويمكننا تلخيص أهم الأبواب التي ورد بها شواهد هذه الظاهرة فيما يأتي :

1- التقارض بين اللفظين في المعاني (بين بعض حروف الجر).

لقد ظهرت ظاهرة التقارض بصورة جلية في هذا الباب مما جعل النحاة والعلماء يفردون لها الفصول، ومن ذلك ما وجدناه لدى ابن قتيبة (ت276هـ)، حيث تناول الظاهرة بين حروف الجر في باب أسماء: **باب دخول بعض الصفات مكان بعض** (61)، وكذا فعل الكثير من العلماء والنحاة مع التباين في دراستهم، هذا الأمر جعل ابن هشام يقول: "ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء ذلك أمثلة كثيرة..."(62).

أ- **التقارض بين (في) و(على):** من المعروف أن (في) للوعاء (63)، و(على) للاستعلاء (64)، وقد ذكر النحاة والعلماء شواهد التقارض في هذا الموضوع منها:

58- جاد الكريم، ظاهرة التقارض، مرجع سابق، ص81.

59- الكتاب، مصدر سابق، 69/1.

60- الخصائص، مصدر سابق، 331/3.

61- ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق، ص394.

62- مغني اللبيب، مصدر سابق، 918/2.

63- الهاشمي (أحمد بن إبراهيم بن مصطفى)، القواعد الأساسية للغة العربية، تح: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002،

(في) بمعنى (على) : ومن شواهد ذلك قوله تعالى : « وَلَأَصْلَحَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ » طه 71؛ ومن شواهد ذلك أيضا قول عنتره (الكامل):

بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سِرْحَةٍ يُحْدِي نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

ب- التقارض بين (من) و(عن): ويقع هذا التقارض أيضا في صورتين هما:

الصورة الأولى (من) بمعنى (عن): ومن شواهد ذلك قوله تعالى: « فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ » الزمر 22. ومن الشواهد أيضا قوله تعالى: « الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ » قريش 4.

الصورة الثانية: (عن) بمعنى (من): ومن شواهد ذلك قوله تعالى: « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ » الشورى 25⁽⁶⁵⁾.

ج- التقارض بين (من) و (على): يقع أيضا بين هذين الحرفين في صورتين هما :

الصورة الأولى: (من) بمعنى (على) : ومن شواهد ذلك قوله تعالى : « وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا » الأنبياء 27، وعن ذلك يقول الزمخشري: "سمعت هذليا يدعو على سارق قائلا : (اللهم أنصرهم منه)"، أي: اجعلهم منتصرين منه⁽⁶⁶⁾.

الصورة الثانية: (على) بمعنى (من): ومن شواهد ذلك قوله تعالى: « الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » المطففين 2، ف (على) و(من) هنا تعتقبان، وقيل (على) بمعنى (من)، ومن شواهد ذلك أيضا قول صخر الغي (المجثث)

متى ما تنكرونها تعرفونها علق على أظفارها علق نفيث.

د- التقارض بين (على) و(اللام): يتخذ التقارض بين هذين الحرفين مظهرين هما:

المظهر الأول: (على) بمعنى (اللام): ومن شواهد ذلك قوله تعالى: « وَلَتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » البقرة 185، وتكون (على) بمعنى (لام) العلة، ولكن السمين الحلبي يرى أن المجاز في الحرف ضعيف⁽⁶⁷⁾

المظهر الثاني: (اللام) بمعنى (على): ومن شواهد ذلك قوله تعالى: « يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا » الإسراء 107⁽⁶⁸⁾

هـ- التقارض بين (على) و (الباء): وله أيضا صورتان هما:

الأولى: (على) بمعنى (الباء): ومن شواهد ذلك قوله تعالى: « وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ » الصافات 137، والدليل على أن (على) بمعنى (الباء): ما جاء في قوله تعالى: « يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ » يوسف 105.

⁶⁴ - مغنية (حبيب)، الوافي في النحو والصرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2001، ص373.

⁶⁵ - ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق، ص397.

⁶⁶ - عبد الله أحمد جاد الكريم، ظاهرة التقارض، مرجع سابق، ص37.

⁶⁷ - ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق، ص411.

⁶⁸ - عبد الله أحمد جاد الكريم، ظاهرة التقارض، ص39.

الثانية (الباء) بمعنى (على) : ومن شواهد ذلك قوله تعالى : « وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ » آل عمران 75.

2- التقارض بين اللفظين في الأحكام الإعرابية.

هذا النوع يتضح بما يلي:

أ- (إلا) و (غير) : من المعروف أن (إلا) و (غير) من أدوات الاستثناء، واللذان يعتمد عليهما في إخراج حكم ما بعدهما من حكم ما قبلهما ، وذلك على النحو التالي:

أولا : إعطاء (إلا) حكم (غير) : وذلك في الوصف بها، فمن المعروف أن الأصل في (إلا) أنها أداة استثناء، وأما (غير) فالأصل فيها أنها بمعنى البدل، أو (لكن) وتكون صفة غالبا⁽⁶⁹⁾، وقد تقع (غير) : نعتا لنكرة ونعتا لشبه نكرة.

ومن شواهد إعطاء (غير) حكم (إلا) قوله تعالى: « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ » النساء 95⁽⁷⁰⁾.

ويلخص ابن السراج التقارض بين (إلا) و (غير) حيث يقول عن (غير) : " وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة وكذلك (إلا) أقاموها مقام (غير) إذا كانت صفة كما أقاموا (غير) مقام (إلا) إذا كانت استثناء... وأصل (إلا) : الاستثناء والصفة عارضة فيها شبهت بـ (غير) لما شبهت (غير) بها : كما أن أصل (غير) في هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارض فيها"⁽⁷¹⁾ . وعلى ما سبق ذكره فأن لكل من اللفظين المتقارضين معنا أصليا يعترض عليه معنى آخر.

ثانيا: التقارض بين (إن) الشرطية و(لو) الشرطية : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين⁽⁷²⁾، (لو) : هي أداة شرط غير جازمة تفيد امتناع جواب الشرط لامتناع الشرط⁽⁷³⁾ . وما يهمنا هنا هو التقارض بين (إن) و (لو) الشرطيتين، ويكون ذلك في صورتين هما:

أولا: إعطاء (لو) حكم (إن) : وذلك في الجزم؛ أي إعمال (لو) عمل (إن)، ومن المؤكد أن سبب ذلك هو التشابه في المعنى⁽⁷⁴⁾ . وكون (لو) بمعنى (إن) قاله الكثير من النحويين في نحو قوله تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ » يوسف 17، وأيضا في نحو قوله تعالى : « قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ » المائدة 100 .

3- التقارض بين اللفظتين في الشكل والصفة.

⁶⁹ - الكتاب، مصدر سابق، 430/1.

⁷⁰ - ينظر: الشرح المفصل، 88/2.

⁷¹ - الكتاب، مصدر سابق، 370/1.

⁷² - حسين (زين العابدين)، المعجم في النحو والصرف، الدار العربية للكتابة، دمشق، ط1، 1981، ص57/1.

⁷³ - نفسه، 134/1.

⁷⁴ - ينظر: مغني اللبيب، مصدر سابق، 348/2.

أ- التقارض بين التمييز والحال:

- تقارض الحال من التمييز: يذهب جمهور النحاة إلى أن الأصل في الحال أن ترد في الأسلوب مشتقة من المصدر لتدل على متصف نحو: جاء بكر ضاحكا، وضربت اللص مكتوفا، وقد تجر جامدة مقترضة هذا الجمود من التمييز لما بينهما من أوجه الشبه ويكثر مجيئها جامدة في مواضع:

- إن دلت على سعر: نحو: بعه مدا بدرهم، فمدا حال جامدة، أي بعه مسعرا كل مد بدرهم. وإن دلت على تفاعل: بعته يدا بيد، أي متاجرة أو دلت على تشبيه نحو: كر زيد أسد أي مشبها بالأسد، فيدا وأسدا جامدان، وصح وقوعهما حال صور تأولهما بمشتق كما تقدم وتجيء الحال جامدة إن دلت على ترتيب كقولك: ادخلوا الدار رجلا رجلا، وقولك: سار الجند رجلين رجلين، وضابط هذا النوع أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل بذكر بعضه مكررا.

وتجيء الحال جامدة إن وصفت، نحو قوله تعالى: «قُرْآنًا عَرَبِيًّا» يوسف 03، وقوله تعالى: «فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» الأعراف 142.

هذا إن دلت على عدد نحو قوله تعالى: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» مريم 17، وكذلك إذا كانت الحال نوعا من صاحبها كقولك: هذا مالك ذهب، أو يكون الحال فرعا لصاحبها، نحو: هذا جديد خاتما. وكقوله تعالى: «وَتَنَحُّنُ الْجِبَالَ بُيُوتًا» الشعراء 149. وأنا أرى أن الجبال هنا -وفق القاعدة النحوية- منصوبة على نزع الخافض، أي من الجبال، كقوله تعالى: «إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» أي في هذه الحياة الدنيا، فلا تقارض هنا من وجهة نظري؛ لأن التقارض -كما رأينا- نيابة كلمة عن كلمة تعاضدها في المعنى والحكم.

تقارض التمييز من الحال: الأصل في التمييز أن يكون جامدا نحو: حسن محمد علما، وزرعت الأرض شجرا، وقد يترك التمييز هذا الأصل فيجر مشتقا مقترضا هذا من الحال لما بينهما من مشابهة، نحو: لله دره فارسا، وحسبك به كافلا وكفا علما⁽⁷⁵⁾.

ب- التقارض بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

تقارض اسم الفاعل من الصفة المشبهة: وذلك إن دل اسم الفاعل على الثبوت، وقامت قرينة تدل على هذا، من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة، صار صفة مشبهة يجري عليه كل أحكامها ومنها: أن يكون لازما لا ينصب مفعولا به أصيلا وأن تجوز إضافته إلى فاعله⁽⁷⁶⁾.

تقارض الصفة المشبهة من اسم الفاعل: وذلك إذ كانت الصفة المشبهة على وزن اسم الفاعل من غير أن يدل لفظها على المعنى الحادث وصاحبه، وإنما يدل بقرينة على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتا عاما، وهذا النوع قياسي⁽⁷⁷⁾.

⁷⁵ - أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، مرجع سابق، ص 211.

⁷⁶ - الكتاب، مصدر سابق، 1/134.

⁷⁷ - ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص 918.

ومن شواهد ذلك لدى بعض النحاة: إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب، وعلى ذلك عملت (الحسن الوجه) عمل اسم الفاعل⁽⁷⁸⁾.

ومن ذلك قول الشاعر:

الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزجي خلفها أطفالها

ج- تقارض اسم التفضيل من أفعال التعجب:

التقارض بين الجمع والمثنى: حق نون جمع المذكر السالم، وما لحق به في إعرابه أن تكون مفتوحة، نحو قوله تعالى: « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » المؤمنون 01 ، ونحو: « وبشر الصابرين » البقرة 53 وقد فتحت نون الجمع طلبا للخفة من ثقل الجمع، وفرقا بينه وبين نون المثنى، لكن نون جمع المذكر السالم، قد تكسر مقترضة هذا من نون المثنى كقول جرير بن عطية:

عرفنا جعفرنا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

وقول سحيم بن وثيل الرياحي:

وماذا تبغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين؟

بكسر نون آخرين في البيت الأول، وكذلك كسر نون الأربعين في البيت الثاني.

حق نون المثنى وما لحق به في الإعراب أن تكون مكسورة على الأصل في التقاء الساكنين، لكون نون المثنى قد تجيء مفتوحة مقترضة هذا من نون الجمع كقول حميد بن ثور الهلالي:

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحّة و تغيب⁽⁷⁹⁾

لكنني أرى أيضا أن في هذا التخريج بين نون الجمع ونون المثنى تحمل لا طائل من وراءه ولا جدوى فهو إقحام لما ليس بقاعدة تتبع في التقارض.

خاتمة

أما بعد:

فقد عشنا في صفحات هذا البحث مع ظاهرة لغوية عربية كان لها أثرها القوي وتواجدها الفعلي في النحو العربي، فقد عرفناها تعريفا وتنظيرا، لغة واصطلاحا، وتبعنا ظهور المصطلح وتطوره في الدرس النحوي، وتفاعل النحويين معه، ثم وضعنا مدى ارتباط هذا المصطلح بغيره من المصطلحات، ثم حاولنا التعرف على أسباب حدوث هذه الظاهرة، محاولين جاهدين تحليلها وتفنيد بعض الآراء حولها، ثم حتمنا هذه الرحلة العلمية بمعرفة علاقة ظاهرة التقارض بأصول النحو العربي، وأحسب أنني قد لمست جانبا كبيرا من الأهداف المتوخاة، فمن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- اندثار ظاهرة التقارض وما بقي منها إلا فتات متناثرة في الكتب نتيجة لظروف تاريخية وحضارية، وتداخل اللغات باختلاط العجم بالعرب وظهور اللحن، لكن القرآن حفظها وجلّاها بقوة.

⁷⁸ - ابن سراج، الأصول، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دط)، 1989، 1/133.

⁷⁹ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، (دت)، 1/69.

- ظاهرة التقارض ليست عبثاً أو إضاعة للوقت، بل هي حقيقة شهد بها ابن هشام في قوله: "التقارض من ملح كلام العرب عندهم".
- جمعت ما تيسر لي من شتات هذه الظاهرة بين دفتي هذا المقال، وإن لم يكن الجمع كاملاً ومانعاً، فالكمال لله وحده.
- وصلت إلى حقيقة أن كل كلمة ينطق بها العربي لها شخصيتها في وجودها ودلالاتها الخاصة بها، وبالتالي أنفي قاطعاً وجازماً أن هناك ترادفاً في الكلام العربي؛ لأن العربي يتصرف في لغته بعلمية.
- تتبع البحث الشواهد حول هذه الظاهرة ورصدها رصداً أميناً ليعرف حجمها في درسنا اللغوي والنحوي.
- ضربت صفحاً عن كثير من الحروف المتقارضة؛ لأن حجم البحث يمتنع عن ذلك.

مراجع البحث:

- 1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 510/2002، 2.
- 2- ابن جني، خصائص اللغة العربية، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، (دت)، 8-6/1، 317/2.
- 3- ابن سراج، الأصول، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دط)، 133/1، 1989.
- 4- ابن قتيبة (محمد عبد الله بن مسلم)، أدب الكاتب، تح: محمد طعمة الحلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 11-09.
- 5- ابن منظور (جمال الدين بن مكرم الأنصاري)، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مادة (ق ر ض)، (دت)، (دط)، 84، 85/9.
- 6- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1997، 2، ص 916.
- 7- ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبّي، (دت)، (دط)، 88/2.
- 8- أبو البقاء، الكليات، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ط2، 1982، 24/2.
- 9- أحمد (حسن حامد)، التضمن في العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2001، ص 40.
- 10- البستاني (عبد الله)، الوافي معجم وسيط اللغة العربية، مكتبة لبنان، مادة (ق ر ض)، (دت)، (دط)، ص 494.
- 11- بورويس (ذهبية)، حروف المعاني بين البصريين والكوفيين دراسة دلالية، شهادة دكتوراه دولة في اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، (مخطوط)، 2005، ص 190.
- 12- جاد الكريم (عبد الله أحمد)، ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002، ص 11.

- 13- الجوهري، الصحاح، مادو (ض م ن) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ط1، 1951، 2155/6. وينظر: الزبيدي، تاج العروس، دار الفكر، دط، 1، 2157/1994.
- 14- حسين (زين العابدين)، المعجم في النحو والصرف، الدار العربية للكتابة، دمشق، ط1، 1981، ص57/1.
- 15- رضا (أحمد)، معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، دار مكتبة الحياة، بيروت، (دط)، 1960، ص567.
- 16- الزبيدي (السعيد جاسم)، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق، فلسطين، (دط)، (دت)، ص9.
- 17- الزمخشري (جار الله)، أساس البلاغة، مادة (ض م ن)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1998، 1، 267/1.
- 18- سيبويه (عمر بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان، (دت)، ط1، 3/1-8.
- 19- السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة، ط1، 1976، ص27.
- 20- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 211/1.
- 21- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، (دت)، 69/1.
- 22- عباس (حسن)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط13، 1996، ص564.
- 23- عبد الجبار (حامد هلال)، اللهجات العربية نشأة وتطورا، دار الفكر العربي، (دط)، 1997، ص27.
- 24- عبد الكريم (بكري)، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديثة، الجزائر، ط1، 1999، ص103.
- 25- عبد الله أحمد (جاد الكريم)، المعنى والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2002، ص102.
- 26- الفراء، معاني القرآن، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 2002، 313/1.
- 27- محمد (عيد)، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء على ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989، ص23.
- 28- مفنية (حبيب)، الوافي في النحو والصرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2001، ص373.
- 29- المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، مادة (ق ر ض)، ط3، 1993، ص620.
- 30- النواجي (أشرف ماهر محمود)، مصطلحات أصول علم النحو، دراسة وكشاف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (دت)، 2001، ص47.
- 31- الهاشمي (أحمد بن إبراهيم بن مصطفى)، القواعد الأساسية للغة العربية، تح: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002، ص49.
- 32- ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، فصل تقارض اللفظين، 142/1.

